الفصل الخامس

إسماعيل

إن شخصية إسماعيل، الخديوى الأول، تمثل إحدى المسائل الجدلية المسلية المثيرة فى التاريخ. فبعد ثلاثة عشر عامًا من توليه العرش، ارتفع الدين القومى فى مصر من ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وفى سنة ١٨٧٦ أفلست مصر، وأصبحت ضحية سهلة للسيطرة الأجنبية. كل هذا القول حقيقة واقعة، أما الباقى، الخاص بالأسباب والمسئوليات، فإنه ضرب من التخمين وعرضة للجدل.

وفى رأى كثير من المؤرخين أن إسماعيل كان دائمًا هو إسماعيل المبذر المسرف، رجل أخذ الحكم وبلاده غنية مزدهرة وتركها فقيرة مستعبدة، رجل يملؤه الطموح والإسراف الطائش، لا يصلح لشىء إلا السعى وراء ملذاته، مبذر أحمق. وفى رأى مؤرخين آخرين، فإنه إسماعيل العظيم، رجل الدولة الذى يعرف طريقه، ذو بصيرة وإخلاص. لم يكن يسعى إلا إلى سعادة وعظمة شعبه. فإذا كان قد اقترض، فإنما كان لأجل الأسباب: لمساعدة رعاياه فى مصائبهم، ليبنى مرافق عامة، ليربط دولته بالخطوط الحديدية والسفن البخارية، ليحول الإسكندرية والقاهرة إلى عواصم صحية مريحة. وإذا كان قد اقترض الكثير، فإن ذلك يرجع إلى أنه وقع تحت رحمة مجموعة من اللصوص لا خلاق لهم.

وفى حقيقة الأمر، تؤيد حقائق حياة إسماعيل المتخبطة المتناقضة وجهتى النظر. ففى شبابه، كان إسماعيل صاحب أرض ناجح جدًا. وبفضل الفلاحة التقدمية الفعالة، ازدادت ممتلكاته ثلاثة أضعاف وضاعف دخله خمس مرات. وكان قطنه أفضل الأقطان المزروعة. وكان مصنعه لتكرير السكر من عجائب مصر، ولم يمس الدين ثروته. وفى الوقت نفسه لم يهمل السياسة، وتعلم بعض الشىء عن مشاكل الحكومة المصرية قبل أن يحكم مصر. وفى ظل عباس، قاد معارضة عائلية غير رسمية، وكان على وشك أن يدفع حياته ثمنًا لطيشه. أما موقفه كوريث فى عهد سعيد، فقد كان مختلفًا تمامًا. وفى بلد يمكن فيها أن يكون القرب من العرش أمرًا خطيرًا - (توفى أخو إسماعيل الأكبر فى حادثة سكك حديدية قد لا تكون حادثة على الإطلاق) - كان إسماعيل عاقلا فظل هادئًا فى إقطاعياته ملتصقًا بقطنه وسكره. إلا أن سعيد الذى لم يكن مغرمًا بابن أخيه بالذات، اضطر إلى أن يعترف به ويعده لمسئوليات الحكومة. فأعطى إسماعيل مركزًا وزاريًا وأرسله إلى باريس وروما فى بعثات خاصة. وأصبح

فيما بعد رئيسًا لمجلس الشورى، الذى كانت تعرض عليه كل القرارات والقوانين غير الروتينية. وفى سنة ١٨٦١ - ١٨٦٢ عندما غادر سعيد مصر لزيارة مكة وأوربا كان إسماعيل هو الذى تولى منصب الوصى على العرش. وبالمقارنة بعمه، كان إسماعيل على درجة فائقة من الكفاءة. كتب مراسل صحيفة التايمز «فى خلال الجيل الحالى، قد لا يكون هناك من أدار الأعمال العامة بهذه الدقة والنظام التى ميزت تقدمها الأخير».

ومن رأى البعض أنه كان إداريًا ممتازًا أكثر مما ينبغى. فلقد كانت إدارته لثروته تعتبر لونًا من البخل لمن اعتادوا إسراف سعيد، ففى هذا النوع من الإدارة ثمة شىء غير ملكى، شىء بورجوازى، يضايق المستغلين البورجوازيين فى الإسكندرية وهكذا وجده القنصل الفرنسى «أقل من عمه كأمير وملك». وحتى كولكهون (القنصل الإنجليزى) اعتقد أنه «لا يتمتع ببعض الصفات التى كانت تميز سعيدًا». ومع ذلك - كان الشعور العام فى الدوائر المسئولة أن مصر كانت فى مسيس الحاجة إلى إدارة جيدة.

ولم يخيب إسماعيل ظنهم. ففى ٢٠ يناير سنة ١٨٦٣، عندما تقبل تهانى ممثلى الدول الأجنبية، أيد صراحة برنامجًا للاقتصاد والإصلاح، بادئًا بنفسه.

«إننى مصمم تمام التصميم على أن أكرس لرفاء البلاد التى يقع على عاتقى حكمها كل المثابرة والنشاط الذى أقدر عليه. إن أساس كل إدارة طيبة هو النظام والاقتصاد فى الأموال، وسوف أسعى إلى هذا النظام وهذا الاقتصاد بكل وسيلة ممكنة، ولكى أضرب مثلاً للجميع - وفى الوقت نفسه كدليل على نوايای الحازمة. قررت من الآن التخلى عن النظام الذى أتبعه من سبقونى، وأن أضع لنفسى مرتبًا لا أتعداه».

وباختصار كانت نوايا إسماعيل طيبة، ولكن السؤال هو: هل النوايا الطيبة كافية؟.

لقد ترك له سلفه عرشًا فقيرًا. ولقد أعطى قرض سنة ١٨٦٢ مصر فترة قصيرة من الراحة من أعباء الأزمة المالية، ولكن هذه الراحة سرعان ما تبددت عندما أصبح من الواضح أن سعيدًا لن يمكنه ولا يمكنه أن ينظم أموره.

واستمرت مظاهر الإسراف القديمة. فلم يكن هناك ما يعلو على كرم الوالى، ولا ما يصغر أمام جشع أصدقائه الأوربيين. فثمة تاجر أثاث فرنسى كان على وشك الإفلاس واحتاج إلى ١٠٠,٠٠٠ فرنك لكى يقف على قدميه؟ فليتقدم القنصل ويطلب أن يأخذ الوالى بعض بضاعة الرجل التى لم تبع. وثمة ابنة طبيب قديم لمحمد على وجدت نفسها يتيمة فقيرة؟ فليتقدم القنصل الفرنسى الحساس بقضيتها إلى سعيد داثم الكرم، فيقرر لها معاشًا دائمًا. وفى مايو سنة ١٨٦٢، قبل أن يرحل الوالى إلى أوربا، وزع بلفتة ملكية كريمة سبعة ملايين فرنك فى

مجال الكرم والتسويات - وقد كانتا كلمتين لنفس الشيء. ومن بين هذه المبالغ عدة مطالب ضد محمد علي، نمت وكبرت خلال حكم عباس البخيل لكي تقدم في مجدها المركب لهذا الخليفة السهل خداعه. أحدها كان يقدم على صورة (كمبيالة) مزعومة قيمتها أكثر من مليون فرنك.. ربما أقدم إذن قصير الأجل في العالم. وبعد أن سويت هذه المسائل الكريهة، كان سعيد حرًّا في مغادرة مصر والقيام بإحدى هذه الرحلات الملكية التي تتكلف تكاليف باهظة بحيث إن الملوك اليوم لم يعودوا قادرين على القيام بها. وكما يتناسب مع مكانته، رحل سعيد في رفاهية وأبهة وأنفق بدون وعي، مضاعفًا نفقاته اليومية، آمرًا بشراء السفن الحربية، ومنازل الزهور، ومثل هذه المظاهر. ولفترة قصيرة نسي سعيد الديون والسندات ومواعيد الاستحقاق. ولكن النسيان لم يكن معناه أنها (انتهت). فقد بلغ عجز الميزانية رقمًا قياسيًّا هو خمسة ملايين جنيه، وعند نهاية السنة انخفض رصيد القرض من ستين إلى عشرة ملايين فرنك، وأصبح الدين السائل أكثر من ١٢ مليون جنيه. وإذ انتابه المرض جسدًا وقلبًا، أفضى سعيد إلى (بلور) في القسطنطينية بندمه على بعثرة ثروة بلاده.

وبعد ذلك بشهر مات سعيد فتجمعت الصقور، وقد قوّى شهيتهم الإحساس بأيام عجاف أمامهم. ولقد خدم موت سعيد أصدقاءه ودائنيه تمامًا. فلم يكن هناك من يجادل في مطالبهم، القائمة غالبًا على انتهاكات مزعومة للوعود الشفوية والعقود، فمثلا تقدم برافيي Bravay بامتياز الكبريت زاعمًا أن سعيد قد منحه وهو يحتضر إلى دوق باسانو (فنبلاء فرنسا لم يكونوا أقل في الخيال والجشع من نبلاء النمسا). وفي الوقت ذاته طولب إسماعيل بأن يظهر كرمه ونواياه الخيرة لضيوفه الذين جاءوا عبر البحار، والذين أصيبت مشاعرهم - وربما أكثر من المشاعر - بسبب الاضطرابات المعتادة المعادية للغرب عند تولي كل حاكم جديد. وهكذا أعطى إسماعيل المسيو كونسيل (ابن عائلة طيبة!) ١٠.٠٠٠ فرنك ومعاشًا سنويًّا يبلغ ٣.٦٠٠ فرنك كتعويض له عن ضرب الجنود المصريين له. وتلقى آخرون مبالغ أقل. كما أن القنصل الفرنسي قدم لإسماعيل طلب سيدة فرنسية تدعى مدام إسكالون (أرملة تستحق العطف وأم لخمسة أطفال) فحصلت على ١٢.٠٠٠ فرنك. ولقد شجع كرم إسماعيل بعض المواطنين الفرنسيين الذين دمرت إحدى الحرائق الحديثة محلاتهم على أن يطالبوا بتعويض. وقد وجد القنصل «بوفاك» هذا الطلب أكثر مما يحتمل الموقف، ولكنه اقترح أن يقرضهم إسماعيل مليون فرنك، تدفع على عشر سنوات، وكتب إلى باريس يقول إنه شعر بأن صناعة الحرير في ليون ستصاب بآثار سيئة ما لم تنهض هذه المحلات على قدميها. ووافق إسماعيل على تقديم ثلاثة أرباع المبلغ.

أما كولكهون، القنصل بريطاني، الذي قاد لمدة طويلة النضال ضد الابتزاز والاستغلال الأجنبي - على الرغم من أن سجله الخاص لم يكن نظيفًا تمامًا فقد أدرك أن البلاد تمر بنقطة تحول. فكتب إلى لندن قائلا:

«إننى أحس إحساسًا واضحًا بأن تصرفات الوالى الجديد خلال الأسابيع القليلة القادمة سوف تؤثر على كل حكمه: فإذا ما شعر أنه سيلقى تأييدنا فى مقاومة اضطهاد الأوربيين الذين تؤازرهم سلطاتهم،.. فإننى أعتقد أن إسماعيل باشا لن يكتفى بتنظيم أمور بلاده رغم ما تنوء به من أعباء ثقيلة ينتظر أن تستمر بعض الوقت، ولكنه قد يقتنع أيضًا من خلال معرفته العملية بأعمال ذات نفع عام عظيم..».

وبالطبع، فإن المسألة المهمة، كما أكدها كولكهون مرارًا وتكرارًا فى خطاباته هى أن إسماعيل كان فى حاجة إلى المساعدة. ولكن عندما تحدث كولكهون مع زملائه القناصل، وجد أن كلا منهم بينما يستهجن المساوئ السائدة، إلا أنه يشعر بأنه من حقه أن يعطى مواطنيه فى مصر التأييد الذى يلقاه مواطنو الدول الأخرى. أما القنصل الفرنسى بوفال، الذى كان ذات مرة من أشد المعارضين لهذا الوضع، ثم أصبح أحد الممولين له، قد أفضى للوزارة فى باريس بطريقة واقعية بأنه لا يعتقد أن إسماعيل سوف يمكنه أن ينفذ برنامجه فى مواجهة الضغط الأجنبى.

ماذا عن إسماعيل نفسه؟ ومن أين أتى بالشجاعة والعزيمة للمقاومة؟

فى الجوهر كان إسماعيل مستبدًا خيرًا، بكل ما يحمله هذا الموقف المتناقض من مزايا وعيوب. وعلى رغم أنه كان شديدًا ومنظمًا فى الحياة اليومية، إلا أنه كانْ خياليًّا غير واقعى. ولقد كان يحمل فى مخيلته خططًا كبيرة لمصر، واهتمامًا مخلصا برفاهية وعظمة شعبه. ولكن لسوء الحظ، لم تدعم هذه الأحلام والآمال بالواقعية اللازمة للحكم الفعال. وكان إسماعيل يفتقد حاسة التناسب، ولذا كانت مشروعاته لا تتناسب مع واقع بلاده: مرافق عامة، إمبراطورية فى أفريقيا، مركز دولى مرموق - كل متع الغرب المادية والإنسانية، كل جاه وزينة الدول الغربية، وكل ما تم تحقيقه فى الغرب فى قرون، يريد أن ينجزه إسماعيل خلال سنوات قلائل.

ولم يكن إسماعيل أيضًا قادرًا على الحزم والمناورة اليومية التى يتطلبها مثل هذا البرنامج. وليس معنى هذا أنه كان كسولا. فقد كان إسماعيل إداريًّا يعمل بضمير حى، وكل الذين عرفوه أعجبوا بمهارته فى القيام بالأعمال الكتابية والرسميات الحكومية. ولكن المثابرة غير المهارة. ففى الصراع المستمر من أجل التفوق، وفى صراعه مع ديلسبس حول قناة السويس، مع الممولين الأوربيين حول القروض، مع إنجلترا وفرنسا وتركيا حول وضع مصر، بدا إسماعيل فى كل هذا عاجزًا عن تقدير إمكانيات مركزه، عاجزًا عن المثابرة فى الصمود والقتال عندما كان من الممكن أن تتغير الأمور تمامًا بقليل من المقاومة والتصميم. لقد كان إسماعيل فى أعماقه انتهازيًّا فضل أن يلف حول العقبات بدلاً من التغلب عليها - وهو خطأ مميت. فلم يثبت فحسب أن هذا الخطأ كان باهظ التكاليف فى مفاوضات معينة مع ديبلوماسيين وممولين كانوا دائمى التحفز، وإنما أدى كل موقف تجنبه بدلا من مواجهته إلى تهديد مؤخرته، واستنزاف قوته وأخيرًا انتهى به إلى الحضيض.

وهذا الميل لتمييع المشاكل ينبع جزئيًا من اهتمامه بكرامة مركزه. فقد أراد إسماعيل أن يدير ويحكم، ولكنه لم يكن مستعدًا لأن يحط من شأن نفسه، وخاصة أمام الغربيين، بأن يشمر عن ساعديه وينغمس فى تفاهات ومساومات الأعمال والسياسة. ولقد زاد إدراكه بأن شخصًا ما قد وجده «أقل من عمه كأمير وملك»، من تصميمه على أن يلعب دور الملك المبجل العظيم، وهو غرور خطير أمام أعداء لا يهمهم احترام الذات فى قليل أو كثير.

وفى داخل إسماعيل، كان هذا الصراع بين كرامة منصبه واحتياجات مركزه حادًا، لأنه كان شخصيًا ينشغل بأقل الأمور. ولم تكن سمعته كرجل مقتر فى حياته الخاصة بلا أساس. لقد ظل حتى نهاية أيامه بخيلاً تقريبًا فى نفقات بيته الخاص. وكان يتشاجر مع بستانيه على أمور تافهة ويرفض دفع بقشيش لخادمه فى أحد فنادق باريس. أما إسماعيل الحاكم فقد كان لسوء الحظ لا يميز بين الجنيهات والمليمات وتجلت فيه قدرة مفزعة على إنفاق المال. وعندما كان ينفق على القصور والمتعة والتسلية، فإنما كان ذلك من أجل قصور ومتعة الوالى، لا إسماعيل. ولقد كان إسماعيل يحس إحساسًا شديدًا بكرامة وواجبات مركزه، وطبقًا للتقاليد الشرقية اهتم اهتمامًا كبيرًا بفاعلية الأبهة والعظمة كأدوات تستخدم فى السياسة.

وقد كان يتمتع بميزة قيمة واحدة، فمع أن شكله لم يكن حسنًا - وصفه أحد المراقبين على أنه (لا شك قبيح) بآذان كبيرة عريضة، وحواجب بارزة (مهلهلة) غير منتظمة حمراء، وجفن منخفض عن الجفن الآخر - إلا أنه كان يتمتع بشخصية جذابة، ومتحدث ممتاز قادر على التعاطف مع الناس. وبخلاف معظم الملوك المستبدين، كان إسماعيل مستعدًا لاستقبال الزوار. مهمين كانوا أو غير مهمين، باحترام وعطف. ولما كان سريع الملاحظة والتكيف، لم يكن نفس الشخصية مع مختلف الناس، وكما وصفه نفس المراقب: «لقد سمعت أناسًا مختلفين يمتدحونه لصفات متناقضة ومتعارضة تمامًا. فعند البعض أنه يمثل الأدب والأخلاق، وهو يمتدح من أجل طريقته المهذبة ومعرفته بالذوق السليم، بينما يمتدحه شخص آخر لأنه رجل أعمال يسعى إلى هدفه مباشرة».

***

وفى مثل هذه الظروف، يجب أن يقدر المرء إخلاص وذكاء ديرفيو فى تقديره المتفائل لإمكانيات مصر خلال إسماعيل. ففى ٢٧ مارس سنة ١٨٦٣، كتب إلى أندريه:

«بوجود إسماعيل باشا واليًا على مصر. سنرى البلاد تزدهر أكثر من أى وقت مضى. إن له ميلا اقتصاديًا جادًا. ولن نرى بعد اليوم تلك العقود الحكومية التى تعطى ربحًا خرافيًا ولا تلك القضايا القانونية البشعة، ولا تلك الثروات السريعة التى ميزت حكم سعيد باشا. وإنما سنرى الأعمال المالية والتجارية تتم بانتظام واتزان، وسنرى أرصدة مصر تتأسس وتدعم نفسها».

وبالطبع كان هناك ما هو أكثر من الإدارة الطبية، وتوقع عمل منتظم ومتزن. وإلا فأين يكون ديرفيو إذا كان الوالى مقتصدًا فى الحقيقة؟ ولقد استطرد نفس الخطاب المرسل فى ٢٧ مارس يقول:

«ما تزال علاقاتى بإسماعيل باشا ممتازة، بل خاصة. وصحيح أنها لم تأت بعد بنتائج مادية إلا أن هذا سيأتى فى حينه. إننى متأكد من أن أى عملية مالية كبيرة لن تتم بدون مشاركتى، فلدينا مشروعات كثيرة فى مرحلة الإعداد مع أوبنهم. ولا داعى لأن أؤكد لك أنك أول من سنتعامل معهم فى أوربا».

إلا أن الأسابيع مرت ولم يحدث شىء، فاضطرب ديرفيو. فقد وجد نفسه فى موقف الرجل الذى جلس جائعًا للعشاء ليجد أن المائدة لم توضع بعد، وأسوأ من ذلك، فمن المحتمل ألا يكون هناك عشاء على الإطلاق.

ولقد ثبت أنه لا أساس لمخاوفه. ففى ٨ مايو كتب إلى أندريه بشعور واضح بالنصر بأن إسماعيل قد طلب منه أن يزيد رأسمال مصرفه من ثلاثة إلى عشرة ملايين حتى (يحتل المركز الأول فى البلاد ويقوم بكل الأعمال التى تنشأ عن رغبة جلالته فى تنمية الزراعة والتجارة والصناعة فى مصر). وفوق ذلك فقد وعده إسماعيل باستثمار ٢ مليون فرنك على الأقل من ماله الخاص فى الشركة الجديدة، وبمعنى آخر، سيكون إسماعيل أحد الشركاء المستترين.

«يجب أن تدرك يا صديقى، وأنت تفهم الشرق، الإمكانيات الهائلة التى ستتفتح من مشاركة جلالته. فلم يكن فى إمكانه أن يفعل شيئًا مرضيًا مشرفًا لى أكثر من ذلك، إن هذا يضعنى فى مركز خاص أحافظ به على شخصيتى وأكوّن ثروة فى خلال سنوات قلائل».

ولقد كان هذا نجاحًا هائلا لديرفيو، حتى بالنسبة لمصر فى عهد رواج القطن. فمنذ سنتين فقط، فى ديسمبر سنة ١٨٦٠، بدأ ديرفيو عمله بـ ٤٠٠,٠٠٠ فرنك، وبعض الاتصالات الطيبة، وجرعة صحيحة من التفاؤل، ثم أصبح الآن فى طريقه إلى المكان الأول فى البلاد، وأصبح حسابه مع بنك ماركوارد - أندريه، حيث سادت مبالغ المئات القليلة أو الآلاف القليلة من الفرنكات لفترة ما - مليئًا بأرقام من خمس أو ست خانات. وأصبحت أرباحه عن السنة المنتهية فى يونيو سنة ١٨٦٣ - كما يقول - تعادل ١٦٪ من رأس المال وحده، هذا بدون اعتبار لأرباح الأعمال (الممتازة). فكم ستكون هذه الأرباح ضخمة فى المستقبل! لقد أعطى ديرفيو تفاصيل الشركة الجديدة، لأندريه وسأله إن كان هو، أو أى صديق من أصدقائه فى باريس، يود الانضمام إليها.

وقبل أن يتسلم أندريه خطاب ديرفيو، كتب إلى الإسكندرية فى ١٠ مايو يقترح شيئًا مختلفًا تمامًا: تحويل بنك مصر إلى مؤسسة قومية مشابهة للبنك العثمانى، وأضاف أن «الجمهور ينظر بعين الرضا إلى تنظيم شركات من هذا النوع».

هنا كان يكمن اهتمام أندريه الحقيقى، ولا شك أن ضخامة المشروع توضح لمحة من تفكيره. فلقد كان البنك العثمانى الإمبراطورى، كما رأينا، المؤسسة المالية الدولية العالية فى قمتها. وهو من خلق حفنة من أقوى الشركات فى أوربا، ويمسك بين يديه بزمام الحياة المالية للإمبراطورية. ولقد كان قويًا متماسكًا صلبًا، ضمنت مستقبله المزايا والاحتكارات. وكان متنوع الأغراض مرنًا، ذا مراكز سمحت له أن يحرك نشاطه فى أى اتجاه أكثر ربحًا.

وزيادة على ذلك فقد كان هذا البنك نوعًا من الارتقاء الممتاز المتاح لقليل من رجال المال. ففى الأسابيع التى سبقت الإصدار تكالب المستثمرون البريطانيون على شراء شهادات المساهمة بأقساط تصل إلى ١٣، ١٤ جنيهًا للسهم. ولقد خصصت ١٢٥,٠٠٠ من هذه الأسهم بسرعة وبيعت لمؤسسى المشروع بالقيمة الاسمية كمكافأة لهم على مجهوداتهم - بخلاف ١٠,٠٠٠ سهم أخرى لم يحسب حسابها، ومن الواضح أنها «وزعت».

وكانت العملية كلها مثلا ممتازًا لمبدأ: كل شىء من أجل صاحب المشروع. وليذهب حامل السند إلى الجحيم. ولقد تم تعريف حملة أسهم البنك العثمانى القديم بالتغيير المزمع لوضع البنك الإمبراطورى بمنشور فى ١٠ فبراير ١٨٦٣. وكان المنشور مقتضبًا/ وطولب حملة الأسهم بالرد بعد أربعة أيام. ومعظم حملة الأسهم لم تتح لهم الفرصة لدراسة المسألة جيدًا، ومن باب أولى لنقل آرائهم للإدارة فى الفترة المسموح بها. ومع ذلك، بدت العملية على أنها شىء طيب، ولم يعرف المساهمون قبل الاجتماع السنوى الأول فى يونيو سنة ١٨٦٤ مقدار هذه الجودة! وبالإضافة إلى مكافآت السندات المذكورة سالفًا، كان هناك خصم قدره ١٠٪ من الأرباح الموزعة تذهب إلى جيوب حوالى ٢٥ أو ٣٠ «مؤسسًا» دون أن تذكر أسماؤهم. وهناك مرتبات وتكاليف أخرى بلغت أكثر من ٥٤,٠٠٠ جنيه، تقريبًا ربع صافى الأرباح، وهناك مكافأة للمديرين بالإضافة إلى الـ ١٠٪ الممنوحة للمؤسسين. وإذا كانت هناك مؤسسة جديدة للبنك مجزية فى أرباحها بما يخفف عن حملة السندات متاعب الأعباء الإدارية - الجمعية العامة للإمبراطورية العثمانية، مثلا - فإن أسهم الشركة الجديدة يحتفظ بها للمساهمين القدامى وذوى المكافآت الكبيرة. وكما قال أحد المساهمين التعساء: «إننى أعترف بأننى أود أن أحصد أرباح استثمارى ولا أحب أن أخاطر بمالى لفائدة أناس آخرين. وإنى أعتقد أن البنك ما هو إلا منجم ينهب منه أشخاص معينون لمصلحتهم الخاصة..».

وبالطبع فثمة فرق بين ما يعتقد المساهم وبين اتخاذ إجراء حيال ذلك. فالبنك العثمانى الإمبراطورى الجديد، بعكس سابقه، لم يقع تحت طائلة القانون البريطانى. ولقد كان فى إمكان حملة الأسهم أن يلجأوا إلى الصحف، أما أيديهم فكانت مغلولة. وبالإضافة إلى ذلك،

فليس هناك مثل المال فى تخفيف حدة الغضب، وقد دفع البنك العثمانى الإمبراطورى حصص أرباح كبيرة.

كان هذا هو نوع الإمكانيات التى تصورها ألفريد أندريه لمصر. إن الآمال كبيرة والمجال مفتوح على مصراعيه. أما عن المنافسة المكنة، فكان هناك مرشحان كبيران لم يمثل أيهما تهديدًا حقيقيًّا: بنك مصر والشركة المالية المصرية.

وصحيح أن بنك مصر كان يحمل الاسم الصحيح، ولكن كما كتب أندريه إلى ديرفيو، لم يكن فى هذا البنك فى الحقيقة ما يوحى به الاسم. فأولا: كان ضعيفًا. فبينما كانت معظم الشركات المصرية تتدافع نحو الثروة، كان البنك، الذى أصابته سوء إدارة باسكوالى، يعتصر القروض ليعوض خسائره. وفى نفس الوقت - وربما كان هذا أكثر أهمية بمرور الوقت - كان ضيق المجال والنظرة. فلم يكن مديروه البريطانيون ملائمين لتمويل الوالى. فقد كانوا رجالا متعقلين محافظين يحبون الانتظام فى حصص أرباحهم والتمسك بالقانون فى صفقاتهم. وحتى قبل أزمة باسكوالى، اختاروا الطريق غير السليم. وعندما جاء إليهم سعيد فى سنة ١٨٩٨ طالبًا قرضًا، فعلوا عكس ما كان يفعله البنك العثمانى فى تركيا: فرفضوا طلبه. وربما كان هذا عملا سليمًا من وجهة النظر المصرفية البحتة. أما من وجهة نظر الصفقات المجزية فقد كان أمرًا سيئًا.

ولقد دعمت مصاعب سنة ١٨٦٠ هذه النزعة المحافظة لدى مديريه. ففى اجتماع لحملة السندات فى أغسطس سنة ١٨٦١ - فسر المديرون قلة عملياتهم مع الحكومة على أساس أن الارتباطات معها سوف تؤدى إلى طلب قرض، الأمر الذى يفضلون تجنبه. وفيما بعد أدركوا خطأهم بعد فوات الأوان. فقد احتل آل ديرفيو وأوبنهايم الميدان. ومن وجهة نظر أندريه فإن بنك مصر كان عجينة طيبة - إذا شكلها الرجال المناسبون.

أما الشركة المالية فقد كانت قصة مختلفة تمامًا: فهى بنك ولد ميتًا تقريبًا، وعاش كمخلوق مشوه. لقد كان مخلوقًا من الدرجة الثانية، أنشأه باسكوالى فى لحظة من لحظات المرارة، حتى يبين لرؤسائه السابقين مدى خطئهم فى طرده، واحتضنه خليط غير ماهر من أعضاء مجلس الإدارة - بينهم من الفرنسيين دوق، وكونت وفارسان من حملة وسام الشرف، وليس بينهم واحد يتميز بالخبرة التجارية التى تفوق الدرع والنيشان فى قدرتها على فتح جيوب البورجوازيين. وكان بينهم مدير واحد له بعض المكانة: المصرفى المعروف أ. روجمنت دى لوفنبرج. ولكن عظمة بنك لوفنبرج كانت من أمور الماضى، وبينما ظل يحتفظ ببعض المكانة القديمة والعملاء القدامى، إلا أن ضعفه المالى أدى به بشكل متزايد إلى معاملات مشكوك فيها. ولقد كان العليمون ببواطن الأمور، يدركون أن مشاركة هذا البنك فى الشركة المالية المصرية ليست بمثابة تزكية وإنما كانت تحذيرًا. وبخلاف ذلك الرجل، كان الباقون أصفارًا فى العمل

التجارى يستمدون سمعتهم من البنك أكثر مما يفيدونه. وأما التمثيل الإنجليزى فى البنك فقد تكون من بعض أصحاب الآمال الماثلين وإن كانوا بلا ألقاب. وفى هذا البنك فإن العقل الموجه هو ج - لويس فارلى: رجل رحالة فى كل مكان، وناشر فى مجال العمل المصرفى فى منطقة الشرق الأدنى، يتمتع باحترام كبير فى إنجلترا كخبير فى تجارة وماليـة الشرق الأدنى - وإن كان يفتقر إلى الممارسة، وقد أصبح فارلى مع باسكوالى، واحدًا من المديرين الأربعة المقيمين فى الإسكندرية. وكان للشركة بكل تأكيد، مجموعة ممتازة من المندوبين، (ومعظمهم من بيوت يونانية)، فى جميع أنحاء البحر المتوسط والشرق. ولكن هذه البنوك كانت مجرد شركات وافقت على أن تدير - مقابل تعويض - معاملات الشركة المالية، فى المدن المختلفة. ولا شك أن أسماءهم ذات أثر فى الإعلانات، إلا أنها لا تعنى شيئًا فيما يتعلق بمركز الشركة المالية نفسها.

وقد صادف البنك صعوبات حقيقية فى تأسيس نفسه من الناحية القانونية. ففى مصر كما هو الحال فى أوربا كان السماح بتأسيس شركة مساهمة مشروطًا بالمساهمة فى رأس المال، ولكن أصحاب الشركة المالية وجدوا أن رسم وتخطيط البرامج أسهل عليهم من جلب المستثمرين؛ ولذا، ولكى يقنعوا بعض التجار بالمساهمة، اضطر أصحاب المشروع أن يعدوهم باعتمادات من الشركة المزمع إنشاؤها، تساوى القيمة المدفوعة من أسهمهم أو أكبر من ذلك، وفى الواقع كان البنك يرهن رخاءه قبل أن يبدأ. والأخطر من ذلك، أن هذه الأساليب جعلت وضعه محل شك وعرضة لشكاوى قانونية تدمر سمعته.

ثم يتوج هذا الوضع، الذى هو خليط من الخداع وسوء التمثيل، أن كلا من المديرين وحملة السندات قد شاركوا فى الشركة على أساس دعوى مزعومة، روجها باسكوالى، بأن الشركة ستتلقى كل أنواع العطف والمساعدة من الحكومة المصرية. وقد كان هذا نفس الخداع الذى ضحك به باسكوالى على مديرى بنك مصر الإنجليز؛ وفى هذه الحالة وتلك، سارعت السلطات المصرية إلى نفى هذه الدعوى. ففى سنة ١٨٦١ و ١٨٦٣ ذكرت الحكومة أصحاب المشروع بأنه بينما كان الوالى سعيدًا بالسماح بإنشاء تسهيلات مصرفية جديدة فى مصر، إلا أنه لم ينعم بوضع خاص على أى بنك خاص. إلا أن هذه التأكيدات لم تثبط أصحاب فكرة البنك. وهكذا دعوا ساباتيه، القنصل الفرنسى العام السابق فى الإسكندرية (رجل ذو خبرة كبيرة فى المشاكسة وابتزاز المال)، لينضم إلى مجلس الإدارة، واستمروا فى ادعاء مركزهم الممتاز. ففى مصر، لم تكن كلمة (لا) كافية عند الأوربيين للإجابة على سؤال.

وفى الوقت نفسه، ولكى تكون البداية مؤثرة، حاول باسكوال أن يوظف عنده أحسن الموظفين المعروفين فى البنوك الأخرى (بفرش سجادة ذهبية أمامهم)، وقد كان رد فعل ذلك

تجمع حفنة من أقوى البنوك فى الإسكندرية مع الحكومة فى معارضة هذا الدخيل. وبالإضافة إلى ذلك عمقت الخلافات الداخلية صعوبات العداء الخارجى. ولقد كان البنك، أساسيًا، بنكًا دوليا، مزيجاً من المصالح الفرنسية والإنجليزية. ولكن كان هناك كل الخلاف الذى يمكن تصوره بين التعاون الفطرى لأناس ذوى ميول عالمية ومالية كبيرة وبين التعاون المتذمر لأناس مبتدئين ذوى صفات محلية خاصة، وأنواع من سوء الظن الذى يرتبط بالآفاق التجارية المحدودة. ومن البداية اختلف المديرون الفرنسيون والإنجليز. فقد كانت هناك تقارير عن تحويل أرصدة خيالية تصل إلى ٣٠,٠٠٠ جنيه لباسكوال وأعضاء مؤسسين آخرين للمميزات الخاصة التى يزعمون جلبها للشركة. كما كانت هناك إشاعات عن استقالة فارلى ومحاولة تطهير البنك من المديرين الإنجليز. وقبل نهاية سنة ١٨٦٣، كانت الشركة المالية المصرية، بعد قناة السويس، عرضة لهجوم شديد من الصحافة المالية البريطانية الموالية. وكل ذلك أساء إلى الشركة.

وفى هذه الظروف كان أندريه محقًا فى تخطيط بنك قومى حقيقى جديد، وفى الاعتماد على ديرفيو فى القيام بالمفاوضات مع الطرف المصرى. إلا أنه لم يأخذ فى اعتباره الأمور التى تتحرك بسرعة فى الإسكندرية، مما جعل إعلان ديرفيو بالتوسع فى شركائه تحولا سيئًا فى مجريات الأمور. ومع ذلك كان التحول خطوة فى الاتجاه الصحيح، ولم يتناقض بأى حال مع قيام بنك قومى فيما بعد. وفى ١٧ مايو، كتب أندريه بسرعة مهنئًا صديقه ومعلنًا قبوله أن يساهم فى الشركة الجديدة.

وفى الوقت ذاته، كان ديرفيو على وشك أن ينتهى من مساهمته فى الشركة الجديدة بعشرة ملايين قبل أول يونيو، ولم يدفع الوالى ٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك (بزيادة ٥٠٠,٠٠٠ عن المبلغ الذى وعد به) فحسب، وإنما استثمر كثير من الأمراء وكبار الموظفين مبالغ كبيرة أيضًا. كما تضمنت الشركة الجديدة بعض البيوت التجارية الكبيرة فى الإسكندرية: برجنر وشركان ٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك، روسيمنار ٦٠٠,٠٠٠، رومر ستير ٣٢٥,٠٠٠، بل إن شخصًا منافسًا مثل هيرمان أوبنهيم ساهم بـ ٢٥٠,٠٠٠ فرنك باسم زوجته.

وقد قامت ضجة عندما علم رجال الأعمال فى الإسكندرية بمشاركة إسماعيل فى البنك الجديد. إذ عاد شبح الاحتكار، الذى نام منذ عهد عباس، إلى الظهور متخفيًا فى شكل جديد: بينما هدد الوالى القديم بنفسه بمحاصرة السوق، التفت اليوم مجموعة صغيرة من الدخلاء حول الوالى الجديد مستبعدين الآخرين. ولقد أثار هذا التجار البريطانيين الصغار، بالذات، واحتجوا لدى كولكهون، الذى وجد نفسه موزعًا بين تبجيله لحرية التجارة واحترامه لحرية القيام

بالمشاريع. على أية حال، لم يكن فى إمكانه أن يدخل فى إرادة الوالى فى استثمار أمواله. ولم يكن فى استطاعته أن يفعل شيئًا، إلى أن تظهر دلائل واضحة على العودة إلى نظام الامتيازات ولكنه توقع ما هو أسوأ - فبنك ديرفيو «لابد أن يتحكم فى الموقف».

وكان هذا أمرًا مؤكدًا. لقد وصل ديرفيو لا فى مصر فحسب ولكن فى عالم أعمال البنوك الدولية. وحتى هذا الوقت، كانت رابطته الوحيدة مع القوى المسيطرة على هذا العالم عن طريق أندريه. وإذا استبعدنا الصداقة جانبًا فإن علاقتهما كانت علاقة الممول بالعميل. أما الآن فقد أصبحا شركاء. وبالإضافة إلى ذلك جلب أندريه بعض أصدقائه معه. فقد كان هناك دينون دى بان - والاسم مؤثر كتابة ونطقًا - وهو أحد كبار الرأسماليين فى هذا الوقت، ومدير فى شركات قوية مثل الميسيجارية ماريتم، فورج وشانتى للبحر المتوسط، والبنك العثمانى الإمبراطورى، وقد ساهم بـ ١٠٠.٠٠٠ فرنك. كما كان هناك الإخوة هاين. ومثل أندريه، كانوا أصحاب بنوك بحكم المهنة والتقاليد، وأعضاء من نفس العائلة التى كان منها الشاعر هاين أعظم وأكثر الأحفاد شذوذًا. وقد كانت هذه الأسرة، مثل الأسر المالية الكبيرة الألمانية الأخرى، قد أرسلت أبناءها إلى أركان الكرة الأرضية الأربعة، حيثما كانت الأعمال التجارية طيبة، والظروف الاجتماعية أفضل من الظروف الموجودة فى ألمانيا المعادية للسامية. وكون أرماند وميشيل ثروتهما فى نيو أورليانز، حيث كانا منذ زمن طويل على اتصال وثيق ببنك ماركوارد - أندريه. والآن بعد أن ثبتوا أقدامهم فى باريس، كانوا على وشك أن يبدأوا حياة جديدة تجعل منهم فى جيل واحد قادة للمالية الفرنسية وتؤدى بميشيل إلى عضوية مجلس إدارة بنك فرنسا. لقد كانوا رجالا مهمين، وكما عبر أندريه عن ذلك فى عبارة دقيقة خاوية، وإن كانت تحمل معنى كبيرًا، فإن علاقة ديرفيو بهم يمكن أن تكون ذات نفع كبير. ولقد وضع من أرماند وميشيل ٧٥.٠٠٠ فرنك فى الشركة الجديدة.

وفى الوقت نفسه، أوضحت خطابات ديرفيو، مؤقتًا على الأقل، أن فكرة أندريه بإنشاء بنك قومى يجب أن تستبعد. فقد سبق أوبنهيم وديرفيو صديقهم أندريه فى اقتراح مثل هذا المشروع على إسماعيل، ورفضه رفضًا قاطعًا. ومن الواضح أن إسماعيل كان يعارض فى إدخال العملة الورقية. فقد كان يشعر أن الفلاح لم يبلغ قدرًا كافيًا من الحضارة لاستعمالها، وكان إسماعيل مقتنعًا بأن رخاء مصر يرتكز على العملة الصلبة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، تقدم ممولو البنك العثمانى الإمبراطورى لحكومة مصر بنفس الفكرة. واستغل أوبنهيم وديرفيو هذه الفرصة لتجديد اقتراحهما، وكانت الإجابة مرة أخرى بالرفض ولنفس الأسباب.

عندئذ اقترح أوبنهيم وديرفيو شيئًا مختلفًا: بنكًا للزراعة والأشغال العامة. على أن تضمن الحكومة فائدة قدرها ٦٪ فى مقابل نصف الأرباح فوق هذه النسبة المئوية، بشرط ألا تذهب

هذه الأموال مباشرة إلى الخزانة وإنما تستغل فى شراء عدد جديد من أسهم البنك بزيادة ٥٠٪ فى قيمتها، وفى النهاية تمتلك الحكومة البنك.

ولقد كان هذا اقتراحًا مدهشًا يستحق الرفض لتجاهله عوامل عدة: فقد كان على المستثمرين أن يكونوا بعيدى النظر جدًّا حتى يكتشفوا هذه الوحدة الفريدة بين الاطمئنان والدخل العالى الكامن والمكاسب المأمونة على رأس المال. ومع ذلك فقد رفضه إسماعيل، لأسباب أخرى تلقى ضوءًا على موقفه إزاء الأعمال المالية الأوربية. فقد كان اعتراضه الأساسى ينصب على ضمان الفوائد، لا بسبب الضمان نفسه، وإنما لأنه كان يشعر أن هذا سيؤدى إلى مطالب وقضايا. وفى هذا المجال، كان يخاف بالذات، أى اتحاد بين البنوك. قال إسماعيل لديرفيو: «إن الأمور قد تكون على ما يرام فى أول الأمر، بينما أنت وأوبنهيم، وأصدقاء آخرون لصر فى مجلس الإدارة ولكن، ماذا يحدث فيما بعد عندما يحل غرباء محل الأصدقاء؟». ولذا فإنه فضل أن ينمى ديرفيو موارده ويطور شركته. وقد كتب ديرفيو لأندريه قائلا: «يمكنك أن تتصور ما إذا كنت قد رفضت مثل هذه المقترحات».

وفى كل ذلك، فإن الفارق بين أندريه وديرفيو كان واضحًا. فأولاً كان هناك اختلاف هام فى الأهداف. فقد كان المصرفى الباريسى يفكر فى العمليات الدولية الكبيرة، فى تنظيم اتحادات تدر أموالها السائلة أرباحًا كبيرة وتقدم سنداتها وأسهمها عمولات فى المستقبل. ومما لا شك فيه، أن ديرفيو باعترافه قد اقترح مع أوبنهيم على الوالى إنشاء شىء من هذا القبيل، وإن كان من المؤكد أن الأمر كله كان من وحى أوبنهيم. فقد كان آل أوبنهيم ذوى خبرة فى المشروعات الدولية ومن المعقول أن يفكروا بهذه الطريقة. وهم الأشخاص الذين أمكنهم، بفضل اتصالاتهم فى لندن وباريس وفرانكفورت، أن يدفعوا بنصيبهم فى الأرباح إلى اتحاد دولى. أما ديرفيو فقد كانت اتصالاته فرنسية فحسب، وفى الحقيقة حتى ذلك الوقت كان لا يزال على صلة بأندريه فقط. وفى عمليات من هذا القبيل، لم يكن من الممكن على ديرفيو إلا أن يكون أداة نافعة وأن ينال مكافأة على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، كانت فكرة البنك الأهلى تعنى لديرفيو منافسة من النوع الكريه، وإذا أمكنه أن يكون بنكًا كبيرًا باسم (ديرفيو وشركاه)، فما حاجة مصر إلى بنك قومى إذن؟

والأهم من ذلك، أن هذا الخلاف بين باريس والإسكندرية لم ينبع من اختلاف مؤقت فى المصالح المادية، وإنما من تناقض عميق بين فلسفتين فى أعمال البنوك. فأندريه كان رجل بنوك بحكم النشأة - وإلا فماذا يمكن أن يكون أندريه خلاف ذلك؟ لقد رأى فى بنكه مؤسسة دائمة، تملأ فراغًا فى عالم رجال الأعمال. وفى الحقيقة كان أندريه يعتبر أن بقاء البنك يعتمد على

قيامه بدور محدد واضح: القيام بالصفقات المالية لدائرة صغيرة وثيقة من رجال الأعمال والمستثمرين، وهى دائرة من تلك الدوائر التى تقوم حول بنوك مماثلة. فالبنك الخاص كان فى الجوهر عملا له طابع الخصوصية: عملاؤه محدودون بالأصدقاء وأصدقاء الأصدقاء، ويتحمل البنك عنهم مسئوليات تخطت حدود خطابات العقود المالية، وعمليات البنك سرية، تعتمد على الثقة قدر الإمكان. فبين مثل هذه الشركات يقوم نوع من التفاهم، نوع من اتفاقية «الجنتلمان» تحد من المنافسة وتجعل من المالية العالية لعبة مهذبة. لاحظ فى هذا المجال استعداد أندريه للمساهمة مع بعض أصدقائه فى شركة ديرفيو الجديدة - بالرغم من توقع أرباح كبيرة. فالمسألة الهامة ليست هى الحصول على أقصى حد من الفائدة العاجلة، وإنما تقوية شبكة العلاقات التى ترتكز عليها رفاهية ورخاء بنكه من جيل إلى جيل.

وخارج نطاق هذا الميدان المحترم للنشاط المالى يعمل الاتحاد الدولى، غير الشخصى - مثل البنوك العثمانية - الذى يتعامل مع أى شىء وأى فرد ما دامت المغامرة طيبة الإمكانيات، وينشر عملياته على أوسع نطاق ويعلن حاجته إلى عملاء. وبكل تأكيد كان رجال البنوك الخاصة هم فى الغالب الذين نموا وسيطروا على الشركات المساهمة، بالدقة لأنهم كان فى إمكانهم القيام فى الشركات المساهمة بأعمال لا يمكنهم القيام بها كأصحاب بيوت تجارية. إلا أنهم لم ينسوا الفارق بين مجالى النشاط، ولم ينسوا أبدًا زملاءهم.

ولقد كان ديرفيو واعيًا كل الوعى بهذه النقاط الحساسة فى أعمال البنوك وإن كان ميالا إلى إهمالها، فعلى عكس أندريه، كان ديرفيو يفكر بلغة المستقبل المحدود جدًا - ففى نفس الخطاب الذى أعلن فيه توسع شركته؛ عبر عن أمله مرة أخرى فى الاعتزال بعد أربع سنوات. لقد كان أمله ببساطة جمع أكبر قدر ممكن من المال بأسرع ما يمكن. فالخدمة التى أبداها إسماعيل فى تفضيل شركة ديرفيو الصغيرة على بنك أهلى قوى، وفى طلبه من ديرفيو التوسع ليتكيف مع التطور المرتقب للزراعة والتجارة المصرية، وأكثر من ذلك، فى تقديم تأييده المعنوى والمالى، كل ذلك لم يكن عند ديرفيو إلا فرصة خيالية عظيمة. ولم يطرأ على ذهن ديرفيو أبدًا إمكان عدم التوافق بين طبيعة شركته والمهمة التى فرضت عليها. لقد كان ديرفيو مستعدا لأن يعالج المالية والتجارة المصرية كلها إذا استدعى الأمر ذلك. أما عن سخط منافسيه فى الإسكندرية، فإن ذلك ضاعف من حماسه. ولقد تباهى بمشاركة الوالى أمامهم وأعلن ذلك فى مقدمة لائحته وفى الإعلانات العامة عن الشركة الجديدة. وليس أمامهم إلا أن يأسفوا على أنهم لم يعرفوا الوالى كما عرفه ديرفيو.